الإجابة النموذجية لامتحان السداسي الثاني
في مقياس اقتصاد الموارد الطبيعية و التنمية المستدامة

الجواب الأول: (6 نقاط)

- يتم ذكر أهم المؤتمرات و الاتفاقيات المنعقدة عالميا للحد من التلوث البيئي و تحقيق التنمية المستدامة (مؤتمر استوكهولم 1972، مؤتمر ريو دي جانيرو 1992، مؤتمر جوهانزبرغ 2002، مؤتمر بالي 2007). 2 ن
- تحديد مفهوم الموارد الطبيعية. 0,5 ن
- توضيح أهمية الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية الاقتصادية كالتالي: 2 ن
  1. ندرة الموارد و تعدد الحاجات
  2. التنمية الاقتصادية
  3. حماية الموارد و الحفاظ عليها
- تحديد باختصار كيفية الحفاظ على الموارد الطبيعية. 1,5 ن

الجواب الثاني: (3 نقاط)

إن مشكلة نفاذ أو فناء الموارد غير المتجددة يتطلب معرفة كيفية تخصيص أو استخدام أرصدة هذه الموارد بين الفترات الزمنية المختلفة أو بين الأجيال المختلفة، وبما أن الرصيد من هذه الموارد ثابتا فإنه كلما زاد المعدل المستخدم من الموارد غير المتجددة في الفترة الحالية تتاح منها كميات أقل في المستقبل والعكس صحيح، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

تخصيص الموارد غير المتجددة

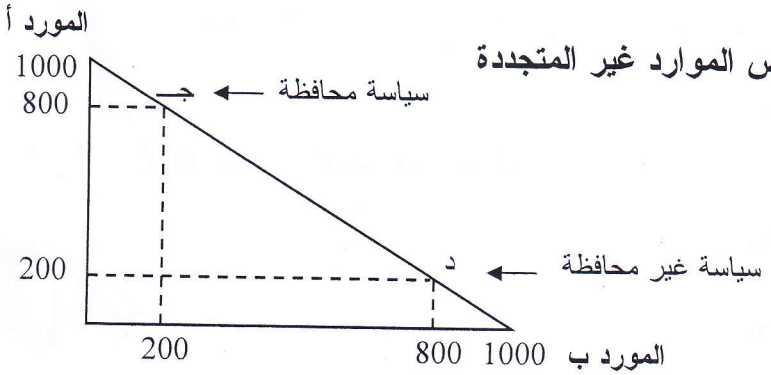

يتضح بذلك أنه يمكن التفرقة بين سياستين بالنسبة لتخصيص الموارد غير المتجددة هما:

1- سياسة محافظة: حيث يقل فيها المعدل المستخدم من الموارد في الوقت الحالي (200) من أجل إتاحتها في المستقبل (800) وهو ما تمثله النقطة (جـ). 1 ن

2- سياسة غير محافظة: إذ يزيد فيها معدل الاستخدام الحالي من الموارد (800) على حساب نقصها في المستقبل (200) وهو ما تمثله النقطة (د). 1 ن

- تمثل النقطة (ب) استخدام رصيد المورد بالكامل في الفترة الحالية ونفاذه تماما في المستقبل.
- أما النقطة (أ) تتمثل في المحافظة على المورد في الوقت الحالي بما يعني أن الرصيد من المورد يكون متاحا بالكامل في المستقبل.

وبالمقارنة بين السياستين السابقتين (السياسة المحافظة وغير المحافظة) نجد أن السياسة المحافظة تتميز بأن المورد ينفذ أو يفنى على مدى فترات زمنية أطول بسبب انخفاض المعدل المستخدم في الفترة الحالية، والعكس بالنسبة للسياسة غير المحافظة، بمعنى أنه كلما كان معدل استخدام المورد أعلى كلما انخفضت الكميات المتاحة منه بمعدل أسرع، وكلما كانت الفترة الزمنية لبقاء المورد أقل. 1ن

الجواب الثالث: (4 نقاط)

يتحدث الطالب عن أهم المحاور التي تم دراستها بالمقياس (التلوث الصناعي، إدارة النفايات، استخدام الطاقات المتجددة، الإدارة البيئية، التنمية المستدامة، المسؤولية الاجتماعية....) و إسقاطها باختصار على أحد هذه المؤسسات التي تم الحديث عنها سابقا:

شركة نفطال، مؤسسة اسمنت عين التوتة، ملبنة الأوراس، شركة مصبرات نقاوس

الجواب الرابع: (2,5 نقطة)

عرف المشرع الجزائري التلوث البيئي "بأنه كل تغيير مباشر أو غير مباشر للبيئة، يتسبب في كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بالصحة و سلامة الإنسان و النبات و الحيوان و الهواء و الجو و الماء و الأرض و الممتلكات الجماعية و الفردية".

يتحدث الطالب باختصار عن:

أنواع التلوث [1ن]، أثاره الاقتصادية و الاجتماعية [1ن]، طرق الحد من التلوث [0,5 ن].

الجواب الخامس: (2 نقطتان)

إن التوصل إلى اتفاقية كيوتو يعد من انجازات المجتمع الدولي لمكافحة مسببات التغيرات المناخية، إلا أن غالبية الدول تحايلت أن تلتزم بتنفيذ العديد من بنودها، كما انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقية كيوتو بالرغم من أنها تأتي في مقدمة دول العالم من حيث الإنبعاثات الغازية، لاعتقادها بأنها تهدد نمو الاقتصاد الأمريكي و الادعاء بان الاتفاقية قد تجاهلت إلزام بعض الدول مثل الصين و الهند بخفض نسب انبعاثاتها الغازية باعتبارها دولا نامية على الرغم من أنهما في طليعة الدول الأكثر تلويثا للبيئة.

الجواب السادس:(2,5 نقطة)

يوضح الشكل تكلفة مواجهة التلوث وحجمه الأمثل، كالتالي:

تكلفة مواجهة التلوث وحجمه الأمثل

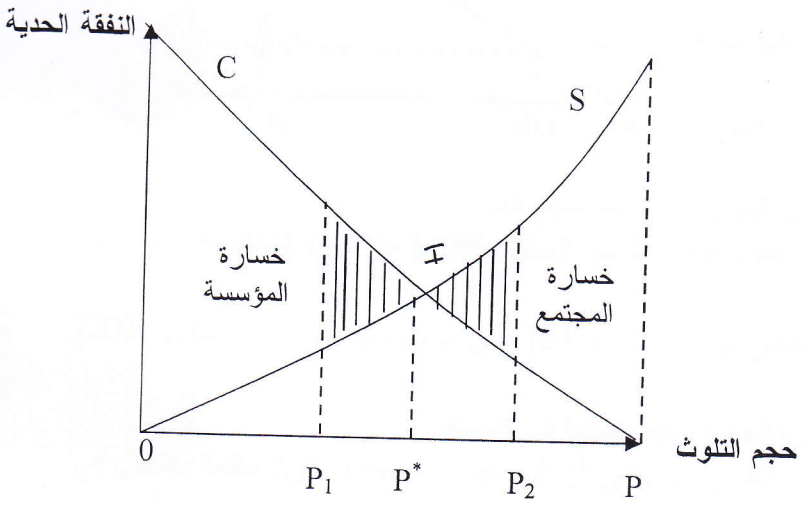

- يعبر المنحنى C عن تزايد النفقة الحدية التي تتحملها المؤسسة بتخفيض التلوث.
- أما المنحنى S فيعبر عن تزايد النفقة الحدية التي يتحملها المجتمع بزيادة التلوث

وفي غياب أي مواجهة للمخلفات يزيد التلوث إلى المدى P وتكون النفقة الحدية لمواجهة التلوث صفرا، أي أن المؤسسة لا تتحمل أي نفقة، ومع مواجهة المؤسسة للمخلفات ينخفض حجم التلوث بزيادة النفقة الحدية للمواجهة، وتنخفض أيضا النفقة الحدية الاجتماعية إلى أن يصل التلوث إلى الحجم الأمثل عند النقطة*P ويلتقي المنحنيان C, S عند النقطة I وعندها تتساوى النفقة الحدية للمؤسسة مع النفقة الحدية الاجتماعية.

فإذا كانت النفقة الحدية S أصغر أو أكبر من C فإن مستوى التلوث في الحالتين لا يكون هو المستوى الأمثل و يتضح ذلك من خلال الشكل حيث:

- عند النقطة P1 تكون S أصغر من C وتكون خسارة المؤسسة هي المساحة المضللة على يسار النقطة I (نقطة تقاطع المنحنيين).
- وعند النقطة P2 تكون S أكبر من C وتكون خسارة المجتمع هي المساحة المضللة على يمين النقطة .

أستاذة المقياس: د. وسيلة واعر

جامعة باتنة -01-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية (الماستر)

التخصص: تسيير الجماعات المحلية والتنمية الاقليمية
المقياس: الجغرافيا الاقتصادية الجديدة

الإجابة النموذجية لمقياس: الجغرافيا الاقتصادية الجديدة

الجواب الأول (6 نقاط):

تحديد المفاهيم التالية:

1. **الجغرافيا الاقتصادية الجديدة:** تمثل الجغرافيا الاقتصادية تخصص فرعي مميز من الجغرافيا يركز على الاختلافات الاقتصادية و التمايز عبر الأماكن، كما اثارت العولمة اسئلة جديدة و مهمة حول الترابط و الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات وأسباب تطور مناطق على حساب أخرى، فمع بداية الألفية الجديدة اكتسبت الجغرافيا الاقتصادية فهم افضل لظهور الشركات متعددة الجنسيات حيث حاول الباحثون ربط جغرافيا الشبكات العالمية لفهم الآثار المكانية و تحليل العولمة كظاهرة اقليمية وقد استكملت هذه الجهود من خلال تاثيرات علم الاجتماع الاقتصادي.

2. **القانون الطبيعي لآدام سميث:** يعتقد آدم سميث وفقا لما أسماه "القانون الطبيعي" أنه لا يوجد خطر من احتمال توقف عملية التراكم نتيجة لقصور في عرض عمل، حيث أن **المعروض من العمل ينشأ داخل المنظومة الاجتماعية والاقتصادية**، كونه يفترض التصرف الرشيد من قبل جميع أفراد المجتمع في ظل الحرية التجارية التي تسود سوق المنافسة الكاملة مما يحقق التوازن وتعظيم ثروة المجتمع وبالتالي سيادة القانون الطبيعي.

3. **المنهج الإقليمي:** يتناول هذا المنهج الدراسة الاقتصادية لمنطقة معينة أو إقليم محدد، حيث يقصد إبراز الملامح الاقتصادية العامة للأقاليم وإظهار مميزاته الاقتصادية التي تميزه عن غيره من الأقاليم الاقتصادية الأخرى المجاورة. ويمكن اللجوء إلى إتباع المنهج الإقليمي في الدراسات الاقتصادية لإبراز القيمة الاقتصادية للأقاليم وإمكانات موارده الطبيعية التي تضمها أراضيه والتي قد تساهم فيا المستقبل القريب أو البعيد في تقدم للأقاليم الاقتصادية في العالم وإبراز الصورة الاقتصادية العامة للأقاليم الاقتصادية في العالم وإبراز أوجه الشبه والاختلاف بين إقليم وآخر. وتساهم هذه الدراسة الاقتصادية في جمع المعلومات المتنوعة التي تهم المختصين في شئون التخطيط والتنظيم الإقليمي وإيضاح المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم, واقتراح الحلول لهذه المشاكل وفقاً لموارده وإمكانيته ومتطلباته.

ويتميز هذا المنهج عن غيره من مناهج البحث بأن يعطي صورة واضحة عن الأجزاء المختلفة في وحدة من الوحدات والعلاقات فيما بينها وبين الوحدة الاقتصادية الكبرى. ونظراً لأن الاتجاه السائد الآن هو الانقسام إلى تكتلات اقتصادية متنافسة مثل السوق الأوربية المشتركة ومنظمة الوحدة العربية الاقتصادية والوحدة الاقتصادية للقارة الأفريقية ومجلس

التعاون الاقتصادي لدول شرق أوروبا الاشتراكية، فإن **المنهج يعتبر أفضل المناهج من حيث توضيح مركز هذه القوى المتصارعة والبناء الاقتصادي للعالم.**

4. الاقتصاد متوازن على حد السكين: بحسب فرضية دومار، المتمثلة في كون r هو معدل النمو الفعلي، فإنه يكون هناك استغلال كامل للقوى العاملة فقط في حالة $r = s\sigma$ حيث: (σ : نسبة رأس المال الناتج أو معامل رأس المال و s :الميل الحدي للادخار)، ومن ثم فإن أي انحراف طفيف في شروط الاستقرار في الاتجاه الصعودي أو الهبوطي سيجعل الاقتصاد يبتعد عن النمو المستقر، وهذا ما عبر عنه دومار بأن **الاقتصاد متوازن على حد السكين**، وبالتالي فإن النموذج الذي وضعه دومار يوضح عدم استقرار النمو الاقتصادي.

الجواب الثاني (6 نقاط):

مقدمة (1.5نقطة)

المتن (3 نقاط): يعتمد على وضوح وتسلسل الافكار مع وجوب أن يتضمن العناصر التالية:

فشل النموذج في الدول النامية يعزى أساسا إلى اختلاف اقتصاديات الدول المتقدمة عن الدول النامية بسبب أن الدول المتقدمة تتميز بـ: (ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار (بسبب ارتفاع الدخل وتوفر البيئة الاستثمارية المناسبة)؛ انخفاض معامل رأس المالي نتيجة للتقدم التكنولوجي؛ انخفاض المعدلات السكانية بسبب نوعية الثقافة السائدة في الدول المتقدمة).
أما بالنسبة للدول النامية فتتميز بـ: (ضعف معدلات الادخار والاستثمار العام؛ ارتفاع معمل رأس المال (رأس المال /الناتج) وذلك بسبب ضعف التقدم التكنولوجي؛ ارتفاع معدلات النمو السكاني)

خاتمة: (1.5 نقطة)

الجواب الثالث (8 نقاط):

.1

أ. تمثل الاقليمية الجديدة الموجه الثانية من الإقليمية والتي بدأت منذ منتصف الثمانينات وهي تعني: تقريب (إن لم يكن توحيد) السلوك الاقتصادي المرتبط بالمكان، وبكافة العمليات الاقتصادية خلاله والمتداخلة مع بعضها البعض. وتستهدف السياسات الاقتصادية للإقليمية الجديدة التأثير على السلوك الاقتصادي عبر المكان، وإعادة توجيه العمليات الاقتصادية وهياكل الاقتصاد للأنظمة الفرعية (الدول) في نطاق الإقليم.

ب. يمكن بيان الفروق الأساسية بين الاقليمية الجديدة والاقليمية الكلاسيكية من خلال الجدول الموالي:

الإقليمية الكلاسيكية	الإقليمية الجديدة
- قامت على الإحلال محل الواردات والانسحاب من الاقتصاد العالمي. - تخصيص الموارد والاعتماد على التخطيط والقرارات السياسية. - دفعتها الجهود الحكومية. - التكامل أساسا في السلع الصناعية. - تعاملت أساسا مع الحواجز الجمركية. - وفرت معاملة تفضيلية للدول الأقل نموا	- تقوم على التوجه نحو التصدير والاندماج في الاقتصاد العالمي. - تخصيص الموارد بالاعتماد على قوى السوق. يدفعها القطاع الخاص. - التكامل يشمل كافة السلع والخدمات والاستثمار. تقوم على التكامل العميق. - تطبيق قواعد متساوية على كل الدول مع السماح بفترات زمنية للتأقلم.

2.هناك ثلاثة أسباب أساسية دفعت بالإقليمية الجديدة للظهور وهي:

- نمو اقتصاديات أوروبا واليابان الذي أدى إلى زيادة شدة التنافس والصراع فيما بينها وبين الو. م. أ باعتبارها أقطاب النظام الاقتصادي العالمي مما أحدث تغيرات عميقة في البيئة التجارية العالمية، كما صعدت قوى تجارية جديدة وهي دول جنوب شرق آسيا، التي أصبحت تنافس القوى التقليدية للحصول على مكانة متميزة في التجارة الدولية.

- ظهور المشاكل داخل منظمة التجارة العالمية بسبب تراجع الالتزام بتنفيذ قاعدتين مهمتين من قواعد النظام التجاري، وهي قاعدة التجارة المفتوحة، وقاعدة الدولة الأولى بالرعاية، وهو ما جعل الو. م. أ وقوى أخرى تتجه إلى دعم ظاهرة التكتل الإقليمي باعتباره الأسلوب الأنسب لمواجهة المنافسين التجاريين.

– الزيادة الكبرى في عدد ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات بصفتها المنتج الرئيسي للسلع والخدمات في التجارة الدولية، وكذا عمليات الاندماج بين بعض تلك الشركات الشيء الذي أصبح ينذر ببروز كارتلات اقتصادية عملاقة تعجز دول عديدة عن مواجهتها بشكل منفرد، وبذلك فإن الاطار الإقليمي هو الخيار الأفضل للبقاء والارتقاء.

3. الهدف من التوليفة (جغرافيا– نمو):

توضح التوليفة (جغرافيا – نمو) آثار سياسات الاندماج الاقتصادي على النمو والتقارب بين الدول، كما تسمح أفضل لكيفية تأثير الأنماط الجغرافية على مسارات النمو ولماذا، حيث يتقاسم الاقتصاد الجغرافي الجديد بعض المحاور مع نظريات النمو الداخلي فمن جهة فإن كل من: (المردودية المتزايدة، وجود وفرات خارجية، والهيكل الاحتكاري للأسواق) تعتبر في نفس الوقت قاعدة لعملية التكتلات المجالية للنشاطات الاقتصادية وكذا آليات التراكم الزمني لعوامل النمو، ومن جهة أخرى فقد سلطت بعض الدراسات التطبيقية على التزامن الموجود بين ظاهرة التمدن والنمو أو التوجه نحو التجمع المجالي للأنشطة الجالبة للنمو. بالتالي نستطيع الحكم أن هناك مشاركة للعوامل المجالية في إطار النمو الداخلي، حيث أن تركز النشاطات الاقتصادية يعزز النمو الاقتصادي، ومن ثم فإن كل العناصر التي تؤدي إلى تشكيل التكتلات تشرح هذا النمو، حيث أن آليات التكتل يمكن أن تكون مفتاحا للفهم الأفضل للنمو.

ومنه نستخلص أن التوليفة (جغرافيا– نمو) تهدف إلى دمج العوامل الجغرافية (مثل تكاليف النقل، اقتصاديات التكتل، حركة أو عدم حركة العوامل أو السلع ...) والمحددات الاقتصادية للنمو، وأن نظريات النمو تطرح مسألة إنشاء شركات جديدة ومنتجات جديدة، بينما تطرح النظريات الجغرافية مسألة تموقع هذه النشاطات الجديدة.

يوم: 2016/05/31

د. بوعكاز إيمان